الأنباء
الثلاثاء 19 مايو 2015

سجن الصياد الكويتي المخالف 3 سنوات.. وتحويل العقوبة إلى جناية.. والإبعاد الإداري يشمل الخدم

المخزون السمكي على شفا الهاوية.. وتغليظ العقوبات العصا السحرية للإنقاذ

محمد راتب

ظاهر الصويان

د.محمد السيف

مرزوق الهبي

الصويان: القانون لا يطبق إلا على الكويتيين والدول المجاورة لا تلتزم بالحظر وتصيد عشوائياً

السيف: تنفيذ مشروع لمعرفة أسباب تدهور الثروة السمكية ورفع التوصيات للحكومة لإصدارها بقوانين

الهبي: عقوبات رادعة للمخالفين في جون الكويت والصبية والصيد بوسائل ممنوعة ولا مفر للمتحايلين على القانون

لاتزال الثروة السمكية تئن تحت ضربات ارتفاع الأسعار وانخفاض المخزون، والمستورد يصول ويجول ويلقب بملك المائدة ويتجه نحوه جميع عشاق السمك بصورة غير مسبوقة، فهل سيبقى الحال على ما هو عليه أم أننا سنشهد تغييرا جذريا يسهم في إحداث نقلة نوعية تغير مجريات الأحداث أو عصا سحرية تقلب الموازين وتعيدها إلى إطارها الصحيح؟

الحل كما يبدو حتى الآن جاءنا من طرف واحد، فالمرسوم الأميري الصادر الشهر الماضي والمتعلق بحماية البيئة، ومن ضمنها جون الكويت اشتمل على عقوبات مالية رادعة تبدأ من 5 آلاف دينار وتصل إلى 50 ألفا، مع اعتبار العقوبة جناية لا جنحة، إلى جانب إنزال عقوبة السجن لمدة 3 سنوات ببعض المخالفين.

هذا المرسوم كان مرتقبا منذ سنوات، وبالإمكان الجزم بأنه الحل السحري بالإضافة إلى العقوبات المتوقع تطبيقها قريبا من قبل الهيئة العامة للزراعة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من الكارثة التي تعانيها الثروة السمكية وارتفاع الاسعار المطرد خلال السنوات الأخيرة، وبلوغه مداه خلال العام الجاري بتجاوز بعض الأسعار 3 أضعاف العام الماضي، فالمشكلة لا تزال تخيم عبر استمرار نزيف الأسعار وتدهور المصيد وعدم الحصول على سمك محلي بسعر مناسب.

وقال مدير إدارة الرقابة البحرية مرزوق الهبي ان المشكلة لا يحلها إلا تطبيق القانون وتغليظ العقوبات وتفعيل الرقابة، مشيرا الى ان العمل يجري حاليا على وضع إجراءات قانونية لتطبيق القانون في القريب العاجل، وهي تشمل جميع المخالفين من المواطنين أو الخدم أو الهواة بعقوبات متنوعة تصل إلى السجن لمدة 3 سنوات والإبعاد وغرامات تبدأ من 5 آلاف وتصل إلى 50 ألفا.

وأضاف أن المرسوم الأميري الصادر خلال الشهر الماضي والخاص بحماية البيئة يشمل مناطق المحميات الطبيعية التي من ضمنها جون الكويت، وقد تم خلالها ذكر معدات الصيد الممنوعة، وهذا المرسوم عقوباته مجدية، بالإضافة إلى اعتبار العقوبة جناية لا جنحة، وهناك اجتماعات على أعلى مستوى في قطاع الثروة السمكية ممثلا بفيصل الحساوي وبدعم من رئيسة الهيئة نبيلة الخليل، وجرى الاجتماع مع الهيئة العامة للبيئة برئاسة الشيخ عبدالله الحمود الذي أبدى ترحيبه بتطبيق القانون، وحاليا يجري وضع الإجراءات القانونية لتطبيقه في القريب العاجل.

وردا على سؤال حول الجديد الذي ستضيفه الإجراءات القانونية كشف عن أن القانون يشمل المناطق المحظورة مثل جون الكويت والصبية والصيد بوسائل تؤدي للاستنزاف وهي ممنوعة في قانون حماية الثروة السمكية وتتضمن المشبك ومعدات الصيد ذات الثلاث طبقات، ولن يتم استثناء أحد، حتى الخدم، ففي حال وجود مخالفين على المادة 20 يقومون بالصيد نحيلهم إلى خفر السواحل وتطبق عليهم الإجراءات من قبل الداخلية، والتي تصل إلى الإبعاد، وبالفعل تم إبعاد عدد من هؤلاء الخدم قبل أسبوع تقريبا.

وزاد بأن العقوبة المذكورة لن تلغى بحق صاحب الطراد الكويتي، بل ستحال إلى التحقيقات لاتخاذ الإجراءات القانونية بشأنه من الغرامات المالية إضافة إلى السجن، لأنها جناية وليست جنحة وستفصل في الأمر النيابة العامة، وأما المخالفون من دول الجوار فسنصادر معداتهم ونحيلهم إلى الجهات المسؤولة في خفر السواحل، ولهم إجراءاتهم الخاصة مع وزارة الخارجية ووزارة العدل حسب اتفاقيات الكويت مع دول الجوار.

وزاد بأن المرسوم الأميري رقم 46 لسنة 1980 والخاص بالصيادين تضمن عقوبات رادعة، ولكن مع ارتفاع أسعار الأسماك وتطور الأسواق صارت العقوبة غير مجدية ولا تتناسب مع الظروف الحالية، وهذا ما دفع الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية لرفع العقوبة وزيادتها، فالقرارات السابقة تضمن الإبعاد الإداري بحق من يصيد في المناطق المحظورة، واستطعنا تخفيض عدد المخالفين.

واستطرد الهبي بان بعض اصحاب التراخيص تحايلوا على القوانين وخالفوا من خلال قوارب النزهة حتى لا يقعوا تحت طائل الإبعاد، ولذلك عقدت الهيئة عدة اجتماعات أفضت الى تطبيق التحفظ على القوارب المخالفة إلى حين صدور الحكم، ولكن رغم ذلك لم يؤد الغرض المطلوب ولا تزال المخالفات مستمرة.

واشار إلى أن قطاع الثروة السمكية ممثلا في إدارة الرقابة البحرية اتخذ إجراءات صارمة انعكسا إيجابا على المخزون السمكي، وجرى تزويد الإدارة بالقطع البحرية والزوارق وتوريد سفينة متخصصة لضبط المياه الإقليمية ورصد المخالفين ومتابعة مصائد الأسماك، وكل ذلك أدى إلى ضبط المخالفين قبل شروعهم في عمليات الصيد المخالفة، ولكن ذلك لن يكون كافيا ما لم تكن العقوبات رادعة.

مستشار معهد الكويت للابحاث العلمية والمستشار السابق في الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية د. محمد السيف كشف عن انه يجري حاليا تنفيذ مشروع متكامل للوقوف على الاسباب التي ادت إلى النقص الشديد في المصيد، على أن يتم رفع التوصيات الصادرة للهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية لرفعها بدورها إلى الحكومة تمهيدا لإصدارها بقوانين تضمن إعادة الحياة من جديد للسمك المحلي وخفض اسعاره والحد من التدهور الحاصل والخطر، داعيا الدول الإقليمية إلى التعاون في هذا المجال لحماية الثروة السمكية في جميع البلدان.

رئيس اتحاد الصيادين ظاهر الصويان يرى في حديث خص به «الأنباء» أن السبب المباشر وراء ذلك يكمن في أن القوانين تطبق بحذافيرها على الصيادين فقط، في حين تصول طرايد الهواة وتجول على هواها، ويقوم بالصيد خدم المنازل من أصحاب المادة 20، حيث لا يتم تطبيق القرار عليهم على الإطلاق ولا يجري إبعادهم، في حين يتعرض الصياد صاحب الرخصة النظامية لذلك ويجري إبعاده خارج البلاد.

وحذر من أن الامور ستؤول إلى الأسوأ في حال تطبيق القانون فقط على الصيادين واستثناء الهواة منه، فالمخزون السمكي سينهار، والبحر للاسف بات مستباحا لكل من هب ودب والموسم سيئ للغاية خلال العام الحالي سواء من السمك أو الروبيان وهناك نقص يقدر بـ 4 آلاف طن منها.

وردا على سؤال حول الاسباب الأخرى لانهيار المخزون السمكي، أوضح أن هناك عقبات دولية تلعب دورا بارزا في هذه المشكلة، فالدول المجاورة لا تلتزم بالقوانين وفترات الحظر ولا تمنح السمك الفرصة للتكاثر، بالإضافة إلى إغلاق البحر من طرفي إيران والعراق، فهم يقومون بالصيد على مدار الساعة سواء من قبل المخالفين أو بالطرق النظامية ونحن نتفرج عليهم فقط.

وزاد: للاسف لا يوجد موقف حكومي واضح وحازم تجاه هذه التصرفات، والكويت وحدها هي من تلتزم بالقرارات وتطبق القوانين، ولذلك فإننا نطالب الحكومة بوضع حد لهذه التصرفات خلال الاجتماع المقبل نهاية العام الحالي، وأن يكون هناك اتفاق مشترك يتم تفعيله بين الجميع، وليس من طرف الكويت فقط حفاظا على المخزون السمكي المشترك.

كل ما يمكننا فعله هو أن نرصد المخالفات وأن نصدر الإحصائيات في حين أن المواطن والمقيم هما الضحية دائما، فقد كشف معهد الابحاث خلال مؤتمر حضره مع دول الجوار بحضور خبراء من استراليا لدراسة المخزون من المصيد السمكي في الكويت بأن النقص ليس جديدا، وإنما هو مستمر منذ سنوات، والسبب دائما هو الاستنزاف والمخالفات الكثيرة من طرايد الهواة التي لم يتم حصر أعدادها حتى اللحظة لكثرتها.

وبين الصويان أن تحميل المسؤولية للجهات المعنية في الرقابة واقع وليس اتهاما، فقد اثبتت رقابة الثروة السمكية أن المخالفات المسجلة في 2014 بحق من لا يحملون تراخيص صيد بلغت 800 مخالفة، واغلبها داخل الجون مع استخدام معدات صيد حرفية مثل القرقور والمشبك والغزل وهذه ممنوعة قانونا عليهم لأنها لأصحاب الرخص فقط، بل إن المشبك ممنوع حتى على الصيادين المرخص لهم من قبل الحكومة وبمرسوم أميري، في حين لم تتجاوز مخالفات الصيادين 280، وأغلبها خارج الجون بسبب نسيان الهوية أو عدم وضوح الرقم بسبب مسح الماء له، أو الدخول لربع ميل.

تجارب حياتية

@drjasem

الخبير التربوي والاجتماعي
د جاسم المطوع

لا تجعل الناس سببا لحزنك

رأيته حزينا على الرغم من أنه يمتلك كل ما يتمنى، فساعته (ماركة) وقلمه (ماركة) وملابسه من أفخم (ماركة) وحذاؤه (ماركة)، ومع هذا كله كان يتحدث معي بنبرة حزينة، فقلت له: ألم تسعدك هذه الماركات التي تلبسها؟ قال: لا، ثم أخرج هاتفه وقال لي: حتى غطاء الهاتف (ماركة) ولكنني لا أشعر بالسعادة، لأن كلام الناس يحزنني ويأثر في، قلت له: هذه تحتاج (لماركة) كذلك، فنظر إلي باستغراب وقال: أتستهزأ بي؟ قلت: لا، ألا تعلم أن هناك (ماركة) خاصة تعلمك كيف تتعامل مع الناس؟ قال: لا، وأين أشتري هذه (الماركة)؟ قلت: هذه لا تشترى ولكنني سأقدمها لك هدية، فنظر إلي وقال: موافق، كيف؟

قلت: هذه (ماركة) نبوية قالها رسولنا الكريم «لا تكن إمعة، تقولوا: إن أحسن الناس أحسنا، وإن ظلموا ظلمنا، ولكن وطنوا أنفسكم إن أحسن الناس أن تحسنوا، وإن أساؤوا فلا تظلموا»، قال: هذه أحلى (ماركة)، فيها بيان واضح في كيفية التعامل مع الناس، قلت: نعم، فأكثر ما يحزن الإنسان كلام الناس، والناس لا ترحم أحدا، وفي الغالب كلام الناس سلبي وتصرفاتهم فيها نوع من الأنانية، فلهذا وجهنا رسولنا الكريم بألا نكون (إمعة) أي نتبع الناس ونقلدهم في كل شيء، ثم سألته: وهل تلبس هذه الماركات من أجل الناس؟ نظر إلي بصمت وقال: نعم، لأن كل من حولي يلبس (ماركة) فلو أني لم ألبس مثلهم لصرت كأني أقل منهم، قلت: إذا أنت تلبس من أجل الناس، وتصمم حياتك من أجل الناس، ثم تريد أن تكون سعيدا هذه معادلة صعبة، قال: ماذا أفعل؟

قلت: كن نفسك، ولا تقلد أحدا أو تنافس الناس في لباسهم أو زينتهم أو ممتلكاتهم، بل كن أنت كما أنت، ولا تقارن نفسك بأحد، عندها ستكون قويا ولا يأثر بك كلام الناس السلبي، فحاول أن تفصل ذاتك عن الآخرين وإلا فإن الناس ستهندس لك حياتك ولن تكون سعيدا، وأوصيك حتى تكون سعيدا بثلاث قواعد مهمة: الأولى كن صادقا مع نفسك، والثانية عيش ذاتك ولا تعش حياة غيرك، والثالثة لا تقارن نفسك بالآخرين، وقتها لن يأثر فيك الكلام السلبي للناس.

قال: كلامك دقيق كأنك تصف نفسي، قلت: جرب أن تقوي نفسك كما أقول لك واعتبر كلام الناس لك أمرا ثانويا لا أساسيا في حياتك، فإن كان فيه خير فخذه وإن كان فيه شر أو سلبية تجاوزه، فلا تأخذ كل كلام الناس بمحمل الجد، وعش حياتك وركز على أولوياتك وأهم شيء أن ترضي ربك لا الناس وأن تعمل بكلام نبيك لا الناس، فالسعادة لا تتحقق بما تحصل عليه من زينة أو لباس أو حصولك على ماركة غالية، فهذا كله عبارة عن خطوة أولى للسعادة المؤقتة وقد تزول سريعا، ولكن السعادة الدائمة تعيشها عندما تقدر ما لديك من نعم ومواهب وقدرات ومعارف وعلوم وعلى رأسها الإيمان، فاجعل تفكيرك إيجابيا تكن قويا، فالسعادة هي نتيجة تفكيرك الإيجابي لا علاقة بالناس بها، فالناس أنت تختارهم وأنت تتحكم في الوقت الذي تكون معهم، فالناس وإن كانوا على غير ما تريد فلا تحزن وتهلك نفسك من أجلهم، ولهذا قال الله تعالى موجها للرسول ﷺ عندما حزن على عدم استجابة بعض الناس لكلامه فقال له (فلا تذهب نفسك عليك حسرات) أي لا تهلك نفسك من أجل بعض الناس السلبيين والمعاندين، وقال (فلعلك باخع نفسك على آثارهم) أي بلغهم الرسالة ولا تأسف عليهم أو تهلك نفسك حزنا عليهم، فالمهم أن تكون راضيا عن نفسك والله راض عنك أثناء أداء المهمة، فهذه أغلى (ماركة) أهديها لك، فنظر إلي مبتسما وقال: صدقت.

● نشر هذا المقال في جريدة اليوم السعودية

اتحاد المزارعين: انتخابات مجلس الإدارة الحالي صحيحة ولا نلتفت إلى الشائعات

بشرى شعبان

هادي الوطري ومجلس الادارة خلال المؤتمر الصحافي

المويزري: ما يدعيه البعض بصحة انتخاب مجلس الإدارة 12 مايو 2012 منافٍ للحقائق لوجود أحكام قضائية نهائية بعدم صحة تلك الانتخابات

أكد رئيس الاتحاد الكويتي للمزارعين هادي الوطري أن لدى مجلس ادارة الاتحاد العديد من الاحكام التي تؤكد صحة انتخابات مجلس ادارة الاتحاد الحالي والمجلس الذي قبله وتلك الأحكام صادرة من القضاء الكويتي النزيه الذي يفتخر به كل مواطن ومقيم على هذه الارض الطيبة، إذ لا يفرق ذلك القضاء بين أحد المتخاصمين، فمن له حق يحصل عليه.

جاء حديث الوطري في المؤتمر الصحافي الذي عقده ظهر أمس بمقر الاتحاد بالشويخ لتوضيح صدور عدد من الأحكام القضائية بحضور نائب الرئيس فهد البراك وأمين الصندوق عودة الظفيري وأعضاء مجلس الادارة سالم السالم وعبدالله الخرينج وعوض الدماك وعيد ساري ومحامي الاتحاد دويم المويزري.

وناشد الوطري جموع المزارعين عدم الاهتمام بالشائعات التي تبث بين الحين والآخر والاستماع الى المعلومات من مصادرها الرسمية وهم مجلس ادارة الاتحاد ومنح مجلس الادارة الفرصة للعمل والانجاز من أجل المزارع الكويتي الذي انتخبته الجمعية العمومية للمزارعين.

بدوره، أكد محامي الاتحاد الكويتي للمزارعين دويم المويزري ان هذا المؤتمر الصحافي لتوضيح عدد من النقاط المهمة ونضع النقاط على الحروف حول عدد من الأقاويل والاشاعات التي تتردد بين الحين والآخر بأن رئيس المجلس الأسبق للاتحاد براك الصبيح حصل على حكم قضائي يؤكد خلاله ان مجلس الادارة الحالي للاتحاد باطل وهذا الكلام غير صحيح فلم يحصل على حكم ببطلان مجلس الرابع من سبتمبر والذي ترأسه عوض الدماك لأن مجلس الادارة حصل على حكمين من دائرتين مختلفتين احداها محكمة الاستئناف وهي احكام نهائية أكدت صحة مجلس الادارة الحالي والذي سبقه والذي تم حله بحكم النظام الأساسي بعد استقالة خمسة من أعضائه بعد اجتماع الجمعية العمومية في مارس 2015 تبعا لقرار الجمعية العمومية والمعروف ان قراراتها تجب ما قبلها، فهذا مجلس قانوني وفق النظام الأساسي للاتحاد ولم يتقدم أي من أعضاء الجمعية العمومية بالطعن عليه أمام القضاء الكويتي.

وشدد المويزري على ان الحكم الذي حصل عليه براك الصبيح ليس سوى حكم يؤكد صحة انعقاد الجمعية العمومية بعزل صالح الانبعي ولا علاقة له بانتخابات المجلس الحالي والسابق ولدينا أحكام صحيحة من أول درجة وكذلك في الاستئناف وحتى من المحكمة الكلية بصحة المجلس الذي ترأسه عوض الدماك والمجلس الحالي برئاسة هادي الوطري والمجلس مستمر ونحذر من إثارة الشائعات والفتن وسوف يكون لمجلس الادارة الحق في اتخاذ الاجراءات القانونية تجاه من يتعرض لمجلس الادارة الحالي، وما يثار مجرد استنتاجات لا علاقة لها بالواقع ونؤكد أن الجمعية العمومية التي تمت في الخامس عشر من مارس عام 2015 تجب ما قبلها وأي مجلس آخر.

وأشار المويزري الى ان مجلس الادارة حصل خلال الاسبوع الماضي على حكم جديد بصحة مجلس الرابع من سبتمبر 2013 وهذا حكم نهائي يصحح الاجراءات ما يبين قانونية المجلس الحالي

وقال المويزري أن صدور حكم المحكمة الكلية واضح بصحة انعقاد الجمعية العمومية غير العادية للاتحاد الكويتي للمزارعين المنعقدة في الثامن من مايو لعام 2012 خاصة ان هذه الجمعية لم يكن فيها انتخابات لكنها اجتمعت على بندين رئيسيين الاول هو عزل رئيس مجلس الادارة السابق صالح الانبعي وتكليف احد المحامين لمتابعة قضايا الاتحاد، وهذا يؤكد ان هذه الجمعية العمومية لم تنعقد لإجراء انتخابات لمجلس ادارة جديد وذلك مثبت بالمحاضر التي اكدت على هذا الامر.

وأوضح المويزري ان ما يدعيه البعض بصحة انتخاب مجلس الادارة 12 مايو 2012 مناف للحقائق لوجود احكام قضائية نهائية بعدم صحة تلك الانتخابات، وهذا يؤكد بما لا يدع مجالا للشك صحة انتخاب مجلس الادارة في الرابع من سبتمبر عام 2013 ومجلس العاشر من مارس 2015 وما تلاه من انتخابات.

ومن جانبه، أكد نائب رئيس الاتحاد الكويتي للمزارعين فهد البراك ان المجلس الحالي قانوني باختيار أعضاء الجمعية العمومية ولا داعي لما يثار حاليا من أقاويل تشتت عمل مجلس الادارة الذي جاء من أجل حماية مصالح المزارعين.

المركز العلمي يبدأ بتلقي طلبات برنامج التطوع الصيفي

أعلن المركز العلمي التابع لمؤسسة الكويت للتقدم العلمي أنه سيبدأ في تلقي طلبات الراغبين للالتحاق في «برنامج التطوع الصيفي 2015» من الساعة الثامنة من صباح يوم الجمعة 22 مايو وحتى الساعة الثامنة من صباح يوم الجمعة 29 مايو 2015. وقال مدير التسويق والعلاقات العامة في المركز العلمي نواف الرديني إن المجال مفتوح للكويتيين مواليد الأعوام 1998، 1999، 2000 لتقديم طلباتهم خلال الفترة المذكورة عبر موقع المركز العلمي الإلكتروني www.tsck.org.kw فقط ولن يتم قبول أي طلب يتم تسليمه باليد في المركز العلمي.

وقال الرديني إن المركز العلمي يعتذر عن عدم تلقي أية طلبات لمتطوعين شاركوا في البرنامج التطوعي في سنوات سابقة وذلك حرصا من إدارة المركز العلمي على اتاحة الفرصة أمام أكبر عدد من المتطوعين للمشاركة في هذا البرنامج. كما سيتم استبعاد طلبات المتقدمين المنخرطين في فصول صيفية دراسية، أو يخططون للسفر أثناء فترة البرنامج التطوعي، أو سينضمون لبرنامج تطوعي آخر. وفي حال استيفاء المتقدم للشروط فإن الأولوية، ستكون حسب تاريخ تقديم الطلب. وأضاف أن قبول الطلب لا يعني قبول المتقدم في البرنامج، حيث إن المقابلات الشخصية هي التي تحدد قبول المتقدم الذي يجب أن يكون متفرغا للعمل التطوعي طوال فترة التطوع في المركز العلمي والتي تستمر لمدة سبعة أسابيع. منوها بأن العمل التطوعي في المركز العلمي سيكون بحسب الجداول التي تعدها كل إدارة على حدة لمتطوعيها، والذي سيتضمن فترات عمل صباحية ومسائية بالإضافة للعمل في عطل نهاية الاسبوع في الإدارات التالية: إدارة التسويق والعلاقات العامة «مساعد زوار»، قاعة الاستكشاف والتعليم «مرشد علمي»، محل الهدايا (مبيعات) وإدارة الأحياء البرية والبحرية (الأكواريوم).